

## قانون رقم ١٢٩ لسنة ٢٠٠٠

بروت موازنة الهيئة العامة لرفق مياه الإسكندرية

للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :  
(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لرفق مياه الإسكندرية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٥٦٨٣٠٠٠ جنيه ( فقط وقده خمسة وستة عشر مليوناً وثمانمائة وثلاثون ألف جنيه ) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٣٣٥٠٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقده ثلاثة وخمسة وثلاثون مليوناً من الجنيهات ) موزعة كالتالي :  
- أجور بمبلغ ٥٥٠٠٠٠٠ جنيه .  
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٢٨٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٣٤٨٠٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقده ثلاثة وثمانية وأربعون مليوناً من الجنيهات ) .  
(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ١٣٠٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقده ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات ) منه مبلغ ٧٥٤٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ١٦٨٨٣٠٠٠ جنيه ( فقط وقده مائة وثمانية وستون مليوناً وثمانمائة وثلاثون ألف جنيه ) موزعة كالتالي :  
- استخدامات استئجار بمبلغ ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه .  
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٩٨٨٣٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ١٦٨٨٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وثمانية وستون مليوناً وثمانمائة وثلاثين ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٢٣٥٣٠٠٠ جنيه منها مبلغ ٢٣٠٠٠٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية.

- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٤٥٣٠٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة ببراعة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالخدمات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري أو غيره من البنك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٠ يرسم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في غرة ربيع الأول سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ٤ يونيو سنة ٢٠٠٠ م) .

جريدة الرسمية - العدد ٢٢ مكرر (ب) في ٤ يونيو سنة ٢٠٠٣

السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ الممتدة من ١٥/٦/٢٠٠٣

٢٠٠٠ / ٦٩٦	بيان	جنيه	٢٠٠٠ / ٢٠٠٣
------------	------	------	-------------

الاستثمارات الجزرية:	جنيه	٢٠٠٠ / ٢٠٠٣
----------------------	------	-------------

إيرادات الشساطر الجزرية:	جنيه	٢٠٠٠ / ٦٩٩
--------------------------	------	------------

إيرادات أخرى الجزرية:	جنيه	٢٠٠٠ / ٦٢٠
-----------------------	------	------------

إيرادات الضرائب الجزرية:	جنيه	٢٠٠٠ / ٦٢٠
--------------------------	------	------------

إيرادات الضرائب الجزرية:	جنيه	٢٠٠٠ / ٦٩٩
--------------------------	------	------------

إيرادات الضرائب الجزرية:	جنيه	٢٠٠٠ / ٦٩٩
--------------------------	------	------------

إيرادات الضرائب الجزرية:	جنيه	٢٠٠٠ / ٦٩٩
--------------------------	------	------------

إيرادات الضرائب الجزرية:	جنيه	٢٠٠٠ / ٦٩٩
--------------------------	------	------------

إيرادات الضرائب الجزرية:	جنيه	٢٠٠٠ / ٦٩٩
--------------------------	------	------------

إيرادات الضرائب الجزرية:	جنيه	٢٠٠٠ / ٦٩٩
--------------------------	------	------------

إيرادات الضرائب الجزرية:	جنيه	٢٠٠٠ / ٦٩٩
--------------------------	------	------------

إجمالي الموارد الجزرية:	جنيه	٢٠٠٠ / ٦٩٩
-------------------------	------	------------